39 C

المؤتمر العام

الدورة التاسعة والثلاثون، باريس ٢٠١٧

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

39 C/36 Part I Add.
٣٩م/٣٦ الجزء الأول ضميمة
٢٠١٧/١٠/٢٧
الأصل: إنجليزي

البند **١٠-٤** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن حالة صندوق التأمين الصحي

الجزء الأول: إدارة صندوق التأمين الصحي

ضميمة

تعليقات نقابة موظفي اليونسكو

عملاً بأحكام الفقرة هاء (٧) من البند ٩,٢ من دليل الموارد البشرية لليونسكو، تقدّم نقابة موظفي اليونسكو تعليقاتها على التقارير التي قدمتها المديرة العامة.

١ - إن نقابة موظفي اليونسكو واثقة بأن المؤتمر العام سيعيد النظر في قراره السابق الوارد في الفقرة ١ من القرار ٣٧م/٨٥، الذي ينص على ما يلي: "إن المؤتمر العام، [...] يقرر تعديل نظام صندوق التأمين الصحي بحسب الصيغة الواردة في الجزء الثالث من الوثيقة ٣٧م/٣٨ ضميمة."، وأنه سيعود إلى سابق عهد صندوق التأمين الصحي من حيث مراعاة التشغيل القانوني وضمان حسن سير إدارة الصندوق. فقد بقي صندوق التأمين الصحي بلا أي شكل من أشكال الإدارة طوال السنوات الأربع الماضية باستثناء ١٠ شهور منها، وهذا ما أسفر عن تعرض المشتركين في الصندوق إلى مشكلات عديدة.

Job: 1702553

٢ – وتشير نقابة موظفي اليونسكو إلى أن الوصف الوارد في الفقرة ٢ بشأن الصندوق **ليس صحيحاً**. إذ لم يُعهد إلى أية جهة خارجية بتسيير شؤون الصندوق منذ عام ٢٠٠٨، والأمر الوحيد الذي عُهد به إلى جهة خارجية منذ عام ٢٠٠٦ هو رد النفقات التي يطالب بها المشتركون. وهناك خلط كبير لدى الإدارة وفي تقرير مراجع الحسابات الخارجي على حد سواء (في التوصية ٤ على سبيل المثال) بين الدور الذي يضطلع به المرفق الطبي، ووحدة صندوق التأمين الصحي في إدارة الموارد البشرية، والجهة المسؤولة عن إدارة طلبات المشتركين. ونظام صندوق التأمين الصحي واضح في هذا الصدد وينبغي لكل جهة من هذه الجهات الاضطلاع بالدور المنوط بها.

٣ – تنطوي الفقرة ٤ على معلومات **مضللة**، إذ لا يتضمن القرار ٣٧م/٨٥ ما يشير إلى "وضع بنية إدارية جديدة لتعزيز الاستدامة المالية للصندوق وفعاليته". وقد تم تحقيق الاستدامة المالية فعلاً إذ أذن القرار ٣٦م/٩٩ للمديرة العامة بتعديل جدول الاشتراكات في صندوق التأمين الصحي كل سنتين بحسب الاقتضاء للمحافظة على التوازن بين إيرادات الصندوق ونفقاته[١].

٤ – ونشير إلى أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لا يمثل ما كانت تتوخاه الجمعية العامة للمشتركين التي عُقدت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من "مراجعة كاملة لأداء صندوق التأمين الصحي، بما في ذلك تمويل الصندوق وإدارته وتسيير شؤونه ... مع استعراض التقرير السابق الأخير، أي تقرير عام ٢٠٠٥"، إذ ما هو إلا مراجعة جزئية حقاً لإدارة صندوق التأمين الصحي ومرفق اليونسكو الطبي وتمويلهما، أجريت من وجهة نظر مكتب إدارة الموارد البشرية. وهو يتضمن، فضلاً عن ذلك، أخطاء عديدة وسوء فهم للعديد من الأمور، ومنها ما يلي:

– **ليس صحيحاً** أن نظام صندوق التأمين الصحي لعام ٢٠٠٨ غيّر البنية الإدارية للصندوق وزاد صلاحيات الجمعية العامة للمشتركين زيادة كبيرة من خلال منح المشتركين الحق في التصويت على التعديلات المراد إدخالها على أحكام النظام الأساسية. فلم يجر أي تغيير كهذا في النظام في عام ٢٠٠٨ وقد نص النظام على هذا الحق منذ إنشاء صندوق التأمين الصحي في عام ١٩٤٨؛

– لا ضرورة للتوصية ٦، إذ إن نظامي عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٤ ينصان كلاهما على إجراء تقييم أكتواري كل عامين، غير أن الإدارة لم تقم بواجبها هذا منذ عام ٢٠٠٦، ولم تجر سوى تقييم واحد في عام ٢٠١٠. وقد أشرنا آنفاً إلى أنه قد اتخذت تدابير من خلال القرار ٣٦م/٩٩ المعتمد في عام ٢٠١١ لمنع تكرار حصول عجز في ميزانية الصندوق على غرار العجز الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨–٢٠١١.

– تقع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على عاتق المنظمة **ولا تقع** على عاتق صندوق التأمين الصحي، الذي يمثل آلية يشترك في إدارتها الموظفون والإدارة لتوفير التأمين الصحي[٢].

---

[١] انظر الوثيقة ٣٩م/٣٦ الجزء الثاني.

[٢] المرجع ذاته.

٥ – وتأسف نقابة موظفي اليونسكو لضآلة التفاصيل المقدمة بشأن الطريقة التي تعتزم الأمانة اتّباعها لتطبيق توصيات مراجع الحسابات الخارجي على المستوى العملي خلال الشهور المقبلة بغية ضمان تسيير شؤون إدارة صندوق التأمين الصحي على أكمل وجه في عام ٢٠١٨. ولا يسعنا إلا أن نكرر طلبنا بأن تنفذ الأمانة الحكمين الصادرين عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بلا مزيد من الإبطاء، وأن تلغي التعميم الإداري والتعميم الإعلامي اللذين كانا نافذين في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦ من أجل العودة إلى العمل بموجب البنية الإدارية لصندوق التأمين الصحي المنصوص عليها في نظام عام ٢٠٠٨.